واعتمده الازرعي وغيره وقول المروزي انها للتحرم ضعيف لغير مبتدئ الحرمة
اذا كان هناك من هو احق منها بالتقديم ولم يأذن لها قاله قد يشرح العباب
وان يكون حراما مطلقا كما اعتمده الازرعي في الصبي ومثله المجنون والخنثى
الفسق والزركشي البدعة اخذا من حرم الصمري وتبعه الرافعي وغيره
ولانه لاحق لها في الصلاة فينبغي ان يكون هنا كذلك بل اولى وحكى الزركشي
كالازرعي عن قول المجموع انه لو غسله فاسق وقع الموقع محله عليه والمعتمد
استيفاؤه للشروط فانه لا يكفي اخباره بغسله اياه وبرده فوليهم يعمل
اخبار الفاسق عن فعل نفسه فقياسه انه لا يقبل منه هنا بقوله
غسل خلاف قوله غسلته قاله في المجموع ولا فرق لفاقد الطهارتين
عليه ولا في غيره. والاوجه في العاجز عن تطهيره ان له اناثة غيره وان
نائبه مقدم على من بعده وفي الغائب عن البلد اذا لحق لمن بعده دون
نائبه ويوقف بان الحاضر العاجز يلاحظ نائبه ويرشده الى الشفقة به
بخلاف الغائب قال في شرح العباب بعد ذكر ما تقدم نظير ما يأتي
في الصلاة انه يقدم نائب الاقرب الغائب عليه بعيد حاضر ومفضول
درجة على نائب فاضلها انتهى اما غير المحارم كابن العم فلا حق لاحق
لغير ذكر اي في الغسل وان كان له حق في الصلاة عليها كما تقدم
فان تنازع مستويان في الدرجة كاخوين او عمين او اختين او معتقين
او معتقتين هنا اي في باب الغسل قد في نظائره الاتية ويوقف قوله
الاتية لكان اولى ليشمل ما تقدم من التقديم وتليين الاقطع وقوله
ويتجه في ذلك ارفق محارمه الان يقال لما كان الاستواء في الدرجة
قد لا يتصور لندوره لم يعمه فيما تقدم اخيرا ابن قاسم وقد الولي من قوله
في المنهاج ولو تنازع اخوان او عمان اقرع بينهما اي حتما فمن خرجت
قرعته غسله لان تقديم احدهما ترجيح من غير مرجح ومحل الاقراع
ان لم يتبرعا اجمعين والا اجتمعن ولا اقراع قاله في الايعاب والكافر
احق بقريبه الكافر من غير المسلم في غسله وتكفينه ودفنه فان لم
يكن له قريب كافر تولاه المسلم لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم
اولياء بعض وتطيب جوازا معتمدا محمدة وهو من مات زوجها فلا يحرم
تطيبها في الاصح لزواله المعنى المترتب عليه تحريم الطيب عليها في
حياتها وهو التنجح على زوجها بموته والتحزن عن الرجال ما دامت
في العدة وقد زال ذلك بالموت وان قلنا في حرم في سائر المحرم ورد
بان التحريم في المحرم كان لحق الله تعالى وهو لا يسقط بالموت وايضا

حجرا فلا غير حزما ومرادهم لا مزحل لسجود السهو فيما قاله الشيخ ابن حجر وقال
الشيخ الرملي ومعتمد العلة وكلام جمع منهم الروياني تقدم البطلان بما زاده
على المسنون ايضا وهو كذلك لكن الاربع اولى لتقرير الامر عليها من النبي صلى
الله عليه وسلم والصحابة وتشبيه التكبيرة بالركعة فيما يأتي محله بقرينة
القيام فإذا تابعه فقط على ما ذكره هل فعله كما تقرر او يراد على الاربع محمد
معتمد البطلان بطلت كما ذكره الاذرعي فان كان ساهيا وهو هلام تبطل
جزما ولا مدخل لسجود السهو فيها او زاد امامه عليها اي على الاربع
تكبيرات عمدا لم يتابعه مندبا في الاصح اي لا يسن له متابعته في الزائد
على الاربع فعدم بيته الامام قال الشيخ الزيادي فيتم فيه للسنية لانه
قال الاولى ان يكون الخلاف في الاستحباب وهل خلافه ذكره الاسنوي فجعل
الخلاف في الوجوب اشعر فان خالف وتابعه قال الشيخ الخير فعلم انها لا تبطل
بمتابعته في ذلك فلو رأى رفع بديه في التكبيرات الزائدة فالوجه البطلان
لانه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في بعيد نائبه الشهيد بها وان كان الامام
مصيبا فانا بعد في الزيادة المذكورة وفي بواجبه من تحو القراءة الواجبة
عقب التكبيرات حسب له ذلك وتبع صلاته سواء علم انها زائدة
او جهل ذلك لان هذه الزيادة جائزة للامام وهذا فارق المسبوق
المتابع للامام في الخامسة حيث فصل فيه بين ليلة الفتح او العلم
بالزيادة فتبطل انتظر بالميت الماموم او ينتظره اي الامام فيسلم معه
وهو افضل كما تقدم في الصلاة لتأكد المتابعة في حق الماموم وما ذكره
من عدم سنية المتابعة في حق الماموم هو المعتمد والقول بخلافه ممنوع
كما اعتمده الشيخ او ملي وغيره بل ذا اعتمر من تكبيره خمس وهذا
مبني على ما مر من ان الاصل في الاولى فاتحة الشورى ورابعها اي الاربع
قراءة الفاتحة او بدلها كغيرها من الصلوات الخمس او اولوتها
بقدرها كما مر في اركان الصلاة في محلها وقال ابن عباس رضي الله عنهما
قراءتها في صلاة الجنازة وقال ابو امامة السنة اي قراءة الفاتحة
سنة رواه البخاري في صحيحه اي طريقة وفي رواية قراءتها الثناء وجهر
بها وقال انما جهر بها لتعلموا انها سنة اي طريقة وقوم حيرا صلاة الجنازة لم
يقرأ فيها فاتحة الكتاب وقوله كغيرها يعلم منه استحباب اتيان بقية
التكبيرة الاولى التي هي تكبيرة الاحرام خلافا لما يأتي عن الامام الاسنوي
في صلاة الخائف ان يترك في التكبيرة الاولى بأم القرآن فاتحة غير تكبيرة
ثلاثا والتسليم عند الاخيرة لانها زادها ليسلم وهذا ما جزم

Copyright © King Saud University